البورصة المصرية تطلق مؤشر الشريعة

EGX33 Shariah Index

حسين عبد المطلب الأسرج

كبير الباحثين في وزارة التجارة والصناعة، مصر

أعلنت البورصة المصرية في الثاني عشر من يونيه ٢٠٢٤ عن إطلاق مؤشر الشريعة EGX33 Shariah Index الذي يضم ٣٣ شركة تتفق أنشطتها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

تم اختيار هذه الشركات وفقًا لمنهجية أقرتها لجنة الرقابة الشرعية التي تضم مجموعة من علماء الشريعة وخبراء الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات المالية، وتمثل تلك الشركات ١٦ قطاعا من القطاعات المقيدة أوراق شركاتها في البورصة المصرية.

وتم اطلاق هذا المؤشر بناء على طلبات متكررة من عدد كبير من المستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين لتدشين مؤشر الشريعة في البورصة المصرية وذلك لرغبتهم في الاستثمار في شركات تتوافق أنشطتها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وبحسب تصريحات رئيس البورصة،أنه قد تم إنشاء مؤشر الشريعة EGX33 Shariah Index بفريق عمل مصري نظراً لما للبورصة المصرية من باع طويل وخبرات مؤسسية متراكمة في إصدار المؤشرات الناجحة والتي بدأت بمؤشر EGX30 عام ٢٠٠٣، سواء للعاملين بالإدارة الفنية الخاصة بالمؤشرات أو قطاع تكنولوجيا المعلومات والعاملين في مجال الثقافة المالية والعلاقات العامة.

وتضم لجنة الرقابة الشرعية نخبة من علماء الشريعة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات المالية، ويجمعون ما بين العلم الشرعي وتطبيقات الاقتصاد الإسلامي والتجارب المستحدثة في فقه المعاملات المالية وعلى دراية واسعة بأحكام وقوانين سوق المال وأدواته.

أولا: ضوابط اختيار الشركات في مؤشر الشريعة

تطبق لجنة الرقابة الشرعية مجموعة من الضوابط الشرعية عند اختيار شركات مؤشر الشريعة EGX33 Shariah Index ومن أهمها أن تكون أنشطة الشركة لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة، كما

تتم مراعاة مجموعة من الضوابط الأخرى المتعلقة بنسبة إيرادات الأنشطة العرضية للشركة إلى إجمالي إيراداتها، وأيضا نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي أصول الشركة، وكذلك نسبة قيمة الاستثمارات التي تحمل فوائد إلى إجمالي أصول الشركة أو إلى متوسط القيمة السوقية للشركة أيهما أكبر، بالإضافة إلى نسبة قيمة المبالغ المقترضة التي تحمل فوائد إلى إجمالي أصول الشركة أو إلى متوسط قيمة الشركة السوقية أيهما أكبر.

وتمر هذه الضوابط بمرحلتين:

تتضمن المرحلة الأولى، أن تكون الأسهم عادية وأن تكون الشركة تمارس نشاطًا مباحًا شرعًا، (استبعاد الشركات التي يكون نشاطها الرئيسي غير متوافق مع الشريعة الإسلامية).

بينما تضمنت ضوابط المرحلة الثانية، وذلك في حالة ما إذا كانت الشركات المصدرة للأسهم استوفت المرحلة الأولى وكانت تمارس نشاطًا مباحًا شرعًا، ولديها أنشطة مالية عرضية غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية، يشترط أن يتحقق في تلك الأنشطة ما يلي:

١- ألا يتعدى الدخل المتولد من الأنشطة غير المتوافقة مع الشريعة نسبة ١٠٪ من إجمالي إيرادات الشركة.

٢- ألا تتعدى قيمة الاستثمارات التي تحمل فوائد نسبة ٣٣٪ من إجمالي أصول الشركة أو من متوسط قيمة الشركة السوقية خلال فترة المراجعة أيهما أكبر.

٣- ألا تتعدى قيمة المبالغ المقترضة التي تحمل فوائد نسبة ٣٣٪ من إجمالي أصول الشركة أو من متوسط قيمة الشركة السوقية خلال فترة المراجعة أيهما أكبر.

٤- ألا تتعدى قيمة الأصول السائلة نسبة ٧٠٪ من إجمالي أصول الشركة.

وشملت الضوابط الأخرى لأسهم الشركات المكونة لمؤشر الشريعة الإسلامي ما يلي:

١- أن تكون مجمعة الأسهم التي يتم الاختيار منها هي الشركات المكونة لمؤشر البورصة الأوسع نطاقًا EGX100 الذي يضم الشركات المكونة لمؤشر EGX 30 ومؤشر EGX70، شريطة توافقها مع أحكام الشريعة، ويضاف للمجمعة الشركات التي لديها هيئة رقابة شرعية شريطة استيفائها لحد أدنى من معايير السيولة تقبله اللجنة واستيفائها لكافة المعايير النوعية المعمول بها في مؤشرات البورصة الأخرى.

٢– أن يكون المؤشر محدد الأوزان، ووضع حد أقصى لوزن كل شركة داخل المؤشر مقداره ١٥٪، وذلك تماشيًا مع متطلبات العاملين في السوق، خاصة مديري صناديق الاستثمار الذين يرغبون في وجود مؤشر مرجعي يتوافق مع معايير الاستثمار في الصناديق وهي (ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على ١٥٪ من صافي أصول الصندوق وبما لا يتجاوز ٢٠٪ من الأوراق المالية لتلك الشركة)، كذلك إتاحة إمكانية استحداث منتجات مالية كصناديق المؤشرات.

٣– أن تكون المراجعة الدورية للمؤشر في نفس توقيت المراجعة الدورية للمؤشرات الرئيسية للبورصة نصف سنويًا في شهري فبراير وأغسطس من كل عام، وعلى أساس آخر قوائم مالية دورية متاحة.

ثانيًا: الأوزان النسبية للشركات في مؤشر الشريعة

حرصًا على تلبية احتياجات المستثمرين والمتعاملين في السوق، وحتى يكون المؤشر أكثر تعبيراً عن مكونات السوق وديناميكيته، فقد تم الاستقرار على أن يتم اختيار شركات مؤشر الشريعة من ضمن شركات مؤشر EGX100، بالإضافة إلى الشركات التي لديها هيئة رقابة شرعية شريطة استيفائها لحد أدنى من معايير السيولة تقبله لجنة الرقابة الشرعية للمؤشر، وكذلك استيفائها لكافة المعايير النوعية المعمول بها في مؤشرات البورصة الأخرى.

مؤشر الشريعة EGX33 Shariah Index سيكون محدد الأوزان حيث تم وضع حد أقصى لوزن كل شركة داخل المؤشر مقداره ١٥٪ تماشيًا مع متطلبات أطراف السوق، خاصة مديري صناديق الاستثمار الذين يرغبون في وجود مؤشر مرجعي يتوافق مع معايير الاستثمار في الصناديق وهي: "ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على ١٥٪ من صافي أصول الصندوق وبما لا يتجاوز ٢٠٪ من الأوراق المالية لتلك الشركة".

وبحسب بيان البورصة المصرية فإن من بين الشركات المدرجة على المؤشر، مجموعة طلعت مصطفى القابضة بوزن ١٥٪ والسويدي للكابلات بوزن ١٠.٢٧٪ وأبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية بوزن ٩.٠٨٪ والمصرية للاتصالات ٨.٤٦٪ وفوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية بوزن ٧.٠٢٪ على المؤشر.

وضم المؤشر شركات مصر لإنتاج الأسمدة – "موبكو" بوزن ٦.٤٥٪، وسيدي كرير للبتروكيماويات –سيدبك بوزن ٤.٨٦٪ وبنك فيصل الإسلامي المصري ٤.٧٢٪ وإيديتا للصناعات الغذائية ٣.٤٨٪ وأوراسكوم كونستراكشون ٣.١٥٪ ومصر أبو ظبي الإسلامي – مصر ٢.٧٦٪ وشركة الأسكندية

للزيوت المعدنية ٢.٢٤٪، و النساجون الشرقيون للسجاد ١.٩٩٪ ومدينة مصر للإسكان والتعمير ١.٩٣٪ وبالم هيلز للتعمير ١.٦٩٪ وشركة مستشفي كيلوباترا ١.٦٦٪.

كما ضم المؤشر شركات أخري شملت تعليم لخدمات الإدارة بوزن ١.٦١٪ وجهينة للصناعات الغذائية ١.٤٧٪ ومصر للألومنيوم ١.٣٨٪ و أوراسكوم للتنمية مصر ١.٣٨٪ و إعمار مصر للتنمية ١.٠٨٪ وسوديك ١.٠٢٪ وعبورلاند للصناعات الغذائية ٠.٨٣٪ و ابن سينا فارما ٠.٧٦٪، وراية القابضة للاستثمارات المالية ٠.٧٪ و إم إم غروب للصناعة ٠.٦٪ و العربية لحليج الأقطان ٠.٤٣٪ وبنك البركة مصر ٠.٤٢٪ وغاز مصر ٠.٢٧٪ و راية لخدمات مراكز الاتصالات ٠.١٩٪ والعز للسيراميك ٠.١٨٪، والمصرية لخدمات النقل "إيجيترانس" ٠.١٦٪.